الشرق أكاديميا

التكليف النصفي لمقرر السياسات العامة

الأستاذ: أحمد محسن

الطالب: محمد عناد العشوة

23/05/2022

أولا:

بداية فان هذا المقال يتحدث عن المشكلات التي حدثت في السنوات السبع الماضية والتي حدث فيها تغيير في العلاقة ما بين الحكومة والمواطنين وذلك ادى الى لفت نظر الموطنين وفهمهم لما تدين به الحكومة تجاه مواطنيها وهنا فان التوازن بين مكونات هذه العلاقة مثل تزويد الخدمات والامن والاستقرار ومكافحة الفساد والتمثيل وحكم القانون بدأ في التغيير، وعندما فشلت الحكومات في تقديم الخدمات والالتزام في ذلك كانت النتيجة سخط المواطنين وخروجهم عن صمتهم وبدأوا بالاحتجاج وذلك لحاجتهم الى خلق علاقة جديدة بين الحكومة والمواطنين، وهنا حدثت الكثير من الاضطرابات.  
ومنها المشكلات الرئيسية التي ادت الى سخط المواطنين واحتجاجهم ضد حكوماتهم:  
ان المكونات الرئيسية للحكومة الفعالة يعاني من الانهيار في كافة ارجاء المنطقة.  
بالإضافة الى كون معدلات البطالة في الدول الغير مصدرة للنفط تقف عثرة امام النمو الاقتصادي وهو يعتبر سببا رئيسيا لانهيار اقتصاد اغلب الدول العربية ويؤدي الى تشاؤم الشباب من مستقبلهم وليس فقط الشباب انما هم الفئة الغالبة  
إضافة الى امتناع الدول او عجزها عن تقديم العناصر الاساسية للحكومة والتي هي الحريات الاساسية مثل حرية التعبير والتجمع والنفاذ الى مراكز صنع القرار وتقديم الخدمات الفعالة وبذل الجهود في مكافحة الفساد، ولا شك ان معالجة هذه المكونات الاساسية للحكومة الفعالة ستساعد بشكل كبير جدا في تخفيف التوتر السائد في المنطقة بالإضافة الى استقرارها على المدى البعيد.  
وبالإضافة الى ان 71% من الدول العربية ليست حرة في التعبير عن آرائهم وحرية التجمع والتنظيم والصحافة اي ان 5 دول فقط من كل الدول العربية هي حرة الا ان لا يوجد ولا دولة عربية حرة في مجال الصحافة والانترنت مع العلم ان منظمة الاردن والكويت والمغرب ولبنان دول حرة جزئيا ويبين قدرة تلك الحكومات على ضبط ومراقبة عمليات اللبرلة فيها، كما أن الصدمات والأضرار التي خلفتها في بلدان مثل ليبيا، وسوريا واليمن، بالإضافة إلى الرد القاسي على الاحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين قد دفع الحكومات إلى الحيلولة دون سعي المواطنين إلى تحقيق المزيد من الاندماج السياسي.  
ومن المشكلات ايضا ان اليات المشاركة التقليدية مثل الاقتراع والترشح للمناصب الرسمية تفتقر الى المصداقية وهو امر بات معروفا وواضحا جدا الامر الذي يزيد انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية والاحزاب السياسية فمثلا افاد المسح الباروميتر العربي بان 9 في المئة من المواطنين في الجزائر لديهم ثقة في الحكومة، اما على مستوى الثقة في القضاء ففي مصر اعرب 37% على ثقتهم الكبيرة في القضاء، مما ادى الى انضمام المواطنون الى المنظمات والجماعات غير الحكومية بمعدلات اعلى من معدلات انضمامهم للأحزاب السياسية ففي الجزائر 9% هم اعضاء في احدى تلك الحكومات بينما 2.4% هم اعضاء في الاحزاب السياسية.  
ومن المشكلات ايضا ان الحكومات بدأت تتبع سياسة اللاتسامح تجاه حق التجمع ففي مصر مثلا من السياسات التي اتبعها نظام الرئيس السيسي القمع الوحشي لإنهاء التجمعات، بالإضافة الى نظام الاسد في سوريا والتي قابلت حق التجمع والمطالبة بالحقوق وابداء الرأي بالقذائف والبراميل وكافة انواع الاسلحة المختلفة القاتلة بالإضافة الى استخدامه للكيماوي ضد شعبه الاعزل لمجرد انهم طالبوا بحقوقهم البسيطة.  
بالإضافة الى مشاركة السيسي والاسد في احتجاز المدنيين بسبب مخالفات متنوعة وممارسة اشد واقذر انواع التعذيب ضدهم ناهيك عن المداهمات والتقييدات.  
غير أن النشطاء كانوا على العموم يدركون حدود الخطوط الحمر. وقد تحركت الخطوط الحمر الآن وغدت من الصعب تحديدها أحياناً. فقد بات بإمكان أي شخص أن يواجه غضب الدولة – ويتجلى ذلك في حالات الاختفاء القسري، والاعتقال غير القانوني، والقتل، ولاسيما اغتيال طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني على يدي أجهزة الأمن المصرية العام 2016.  
بالإضافة الى مشكلة تعرض الصحافة للهجوم المطرد حتى في الدول التي تتمتع بالحرية الجزئية كما في الكريت ولبنان وتونس فإن الصحافيين يواجهون التقييدات، بما فيها المضايقات، والسجن، والقيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونيا، ولا يتفرّد العالم العربي وحده بهذه الظواهر. وفي هذه البيئة التقييدية، برع المواطنون في العثور على مواقع إعلامية ومصادر بديلة للمعلومات – مثل تطبيقات الاتصالات والتدوينات – للحصول على المعلومات وبثها.  
  
بالاضافة الى عمل حكومة لبنان ومصر الى خفض توقعات المواطنون شيئا فشيئا من ناحية تزويد الخدمات الاساسية وقد تدنت المؤشرات التنمية البشرية في مصر عقب ثورة العام 2011 فيما اعاد العسكر الاستقرار الى البلاد لكنهم واجهوا صعوبات في توفير الخدمات، ويرى ان احد الشباب المصرين ان حكومة السيسي قامت بتحويل توقعات المواطنين من تساؤلات حول الحوكمة وتزيد الخدمات الى تساؤلات حول الامن والاستقرار ولم يعد المصريين يتوقوا الحصول على فرص عمل كما الحال في سوريا حيث ان اصبح المواطنون يتوقعون الحصول على مأكلهم ومسكنهم فقط.  
كما في لبنان الذي عانى من حرب شرسة ومتدنية فالمواطنون يعطون الاولوية للامن والتنمية الاقتصادية على تزويد الخدمات وهم مستعدون لقبول مستوى اقل من الخدمات مقابل الامن، وقد تعاظمت مدركات المواطنين لفعالية الحكومة في العام 2006 عندما تعثّر تزويد الخدمات جراء التناحر السياسي، والأزمة الحكومية اللاحقة، والخلاف الحكومي المستحكم.  
كما ان وعلى حد تعبير أحد الشباب المصريين، "فإن انقطاع الكهرباء في المناطق الحضرية، بالنسبة لكثير من الشباب المصريين، يمثل خطاً أحمر، يدفع أغلب المصريين غير المسيّسين إلى التسيّس". وقد يفضي تضافر عجز الحكومة وتململ الجماهير المطّرد إلى مزيدٍ من الاحتجاجات ويدفع بعضهم إلى أساليب راديكالية أكثر لإحداث التغيير.  
بالإضافة الى انه في تونس، يقال إن بعض الثوريين في المناطق المهمشة في الجنوب والداخل يلتحقون بصفوف الدولة الإسلامية في ليبيا أو سورية – لا بسبب إيديولوجية دينية مشتركة، ولكن بسبب اليأس، والإحباط، والإحساس بأن الحكومة الديمقراطية التي ناضلوا لإقامتها لم تفعل إلا أقل القليل لتحسين مستوى معيشتهم.  
اما بالنسبة للفساد والذي يعرفه البنك المركزي على انه سوء استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة يشل الحكومات ويغضب المواطنون، في جميع ارجاء الوطن العربي، حيث ان في المسح الذي أجرته مؤسسة كارنيغي العام 2016 حول الحوكمة على قادة الرأي العرب، رأى ما يقارب نصف المستجيبين، وعددهم 103، أن الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة. وتتجلى في البلدان العربية مستويات شتى من الفساد، تضم الفساد الصغير الطفيف، مثل رشوة شرطي المرور؛ والفساد المتوسط، كالمحاباة والمحسوبية في ممارسات التوظيف؛ والفساد الأكبر، مثل توزيع الموارد غير القانوني على جماعة إثنية أو دينية أثيرة، أو القرضية والاختلاس التام.  
والحلول في رأي هو ان يتم تغيير الرؤساء والاستجابة لمطالب المواطنون ووضع رؤساء يستحقون ذلك المنصب وقادرون على ادارة الدول واستثمارها وتقديم الخدمات للمواطنين والتي هي حقهم المشروع وهو واجب على رئيس اي دولة.  
بالإضافة الى مكافحة الفساد وتقديم الحريات في شتى المجالات.  
ويجب استقلال الدول العربية عن الدول الغربية حيث ان الفساد حدث كون رؤساء الدول العربية الان ما هم الا ذيل واحجار شطرنج للدول الغربية يتم التلاعب بهم كيفما شاؤوا.  
  
وفي الختام أخص بأن انعدام الثقة من قبل المواطنون في الحومات ما زال وانما يزداد حيث ان مشاعر الغضب التي ادت الى الاحتجاج والثورة والحرب ما زالت تغتلي في نفوس المواطنون المظلومون من قبل حكوماتهم.  
  
  
ثانيا: رأيي في الحلول التي طرحها التقرير

1\_التمثيل والمشاركة والحرية:

لقد أوصى التقرير الأحزاب والأفراد بزيادة فعاليتهم في المحليات والأقاليم، وكما أوصى بالتنسيق الفعال بين الأحزاب وجماعات المجتمع المدني وتنسيق الجهود فيما بينهم، وأيضا شجع الدول على تفعيل الآليات التشاورية والحوارات الوطنية ومشاركة الشباب في صنع القرارات والاستماع لنبض الشعب ومطالبه ومظالمه، وفي خصوص حرية الصحافة شجع على التعامل والتنسيق مع جهات دولية للحد من مشكلة انعدام حرية الصحافة.

\_ برأيي الشخصي فإني

-أوافق على ضرورة زيادة فعالية الأحزاب في المحليات وهذا لأجل سد العجز التي تقع فيه الحكومات في المناطق والمحليات المختلفة.

-وأوافق على تنسيق الجهود بين الأحزاب والمجتمع المدني فالمجتمع المدني يوفر كم هائل من المعلومات والبيانات ويعلم أكثر من غيره ما يحتاجه الشارع والشباب والمشكلات الاجتماعية على أرض الواقع، وأيضا يمكن للأحزاب توفير تسهيلات معينة وحلول لهذه المشكلات سواء من ناحية الدعم وتوفير الموارد أو من ناحية سن قوانين وإجراءات قانونية تسهيلية.

-التشاور والحوارات، أوافق عليها بشدة لما لها من أثر إيجابي كبير على الشعب وزيادة الرضى وتخفيف التوتر والحد من انعزال الشعب عن الدولة.

-لا أوافق على اللجوء إلى المؤسسات والجهات الدولية للحد من مشكلة حرية الصحافة، لأنني لا أثق بالمجتمع الدولي فلكل دولة أو مؤسسة دولية أجنداتها التي سوف تسعى إلى فرضها على مجتمعاتنا مما سيعمق المشكلة وسيضيف مشكلات إلى مجتمعاتنا نحن بغنى عنها.

2\_فعالية الحكومة:

أوصى التقرير بعملية اللامركزية والتركيز على الحوكمة في الإدارات الفرعية ومكافئة الأداء الجيد ومبدأ التمييز الإيجابي وتحويل المساعدات الدولية للمنظمات غير الحكومية إلى القنوات المحلية.

رأيي الشخص:

-لا أوافق على اللامركزية، لأنني أرى أن الدولة القوية تحتاج لمركزية في الحكم، ولكن يمكن إعطاء صلاحيات أوسع للإدارات المحلية والمجالس البلدية، دون إعطائها السلطة المطلقة.

-أوفق على حوكمة الإدارات الفرعية ومكافئة الأداء الجيد ومبدأ التمييز الإيجابي، فأنا أعتقد أنها حلول ممتازة سوف تحل مشكلات التهميش واللامساواة وتوزيع الموارد.

-أوافق على تحويل مساعدات المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج إلى القنوات المحلية ولكن مع تحفظ شديد ومراقبتها (من أين أتت ولمن تعطى وبماذا تنفق).

3\_الرقابة على الفساد

أوصى التقرير بتسهيل الوصول إلى المعلومات وتفعيل الرقابة والمحاسبة وإقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد والحكومة الالكترونية وأوصى الجماهير العربية بالضغط على القيادات العربية.

\_رأيي الشخصي

-أوافق وبشدة على ضرورة وجود حرية للوصول إلى المعلومات والتقارير وكل ما يتعلق بالأداء الحكومي لما له من أثر كبير في الحد من الفساد وضمان أن كل شيء يحدث أمام ناظر الشعب والجماهير.

-أوافق على تفعيل مبدأ المحاسبة والرقابة وإقامة هيئة وطنية لمكافحة الفساد، شريطة أن تكون مستقلة وتتمتع بالحرية التامة والاستقلالية ولها أدواتها التي تضمن لها أن تأخذ قرارات صحيحة دون ضغوط من أحد ولها السلطة لإنفاذ هذه القرارات.

\_أوافق على الحكومة الالكترونية لتسهيل المعاملات الحكومية لأنها تحد من الفساد والمحسوبية وغيرها من مشكلات البيروقراطية العربية.

-أوافق على ضرورة أن الجماهير العربية يجب أن تضغط باستمرار على القيادات العربية لمكافحة الفساد ولكن دون الانجرار للعنف بل بالمناورة والسلمية وغيرها لأننا رأينا الكثير الفشل والكوارث التي خلفها الصدام الخشن مع الحكومات.

وختاما:

إن دولنا العربية تعاني الكثير من المشكلات كالفساد وانعدام الحرية وغيرها، ووجب على الحكومات العربية العمل على الحد من هذه المشكلات وتدارك الأمر قبل فوات الآوان.